هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب
Quality Assurance Authority for Education & Training

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير المراجعة التتبعية للمؤسسة

الجامعة الخليجية

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 28 نوفمبر 2011

جدول المحتويات

1. نبذة عن عملية المراجعة التتبعية للمؤسسة..... 1
2. نبذة مختصرة عن الجامعة الخليجية 2
3. نتائج المراجعة التتبعية 3

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2012

1. نبذة عن عملية المراجعة التتبعية للمؤسسة

تعدُّ الزيارة الميدانية التي تقوم بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي لغرض المراجعة التتبعية للمؤسسة جزءاً من منظومة ضمان الجودة المستمرة، والمراجعة، وإعداد التقارير، والتحسين، والتي تقوم بها هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

إذ بعد سنة واحدة على الأقل من نشر تقرير المراجعة المؤسسية، تقدِّم المؤسسة المعنية إلى وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تقريراً تُبيّن فيه بوضوح ما قامت به المؤسسة للمحافظة على و/ أو تعزيز التزكيات التي وردت في تقرير مراجعتها. كما تحدد المؤسسة الكيفية التي قامت بها للإيفاء بالتأكيدات والتوصيات الواردة في نفس التقرير. وعلى المؤسسة المعنية أن تعضِّد أقوالها من خلال تقديم المواد المساندة، في شكل ملاحق. كما يجب أن يتضمن تقرير المتابعة الذي تقدمه المؤسسة تفاصيل عن كيفية قيامها بمراقبة وتقييم فعاليات وأنشطة التحسين.

وتنطبق عملية متابعة المراجعة المؤسسية على كافة مؤسسات التعليم العالي التي خضعت للمراجعة من قبل وحدة مراجعة مؤسسات التعليم العالي.

قدّمت الجامعة الخليجية خطة تحسين إلى وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي في الموعد المحدد على النحو المشار إليه في دليل المراجعات المؤسسية. وفي هذه الخطة، تم تحديد الخطوات اللازمة لمعالجة 40 توصية وردت في تقرير المراجعة المؤسسية للجامعة. وفي شهر أكتوبر من عام 2011، قدّمت الجامعة الخليجية تقريرها الذي يغطي سنة واحدة، والذي تضمن وصفاً وأدلة توثيقية حول التقدم الذي حققته المؤسسة إلى الآن بشأن تنفيذ التحسينات المتعلقة بالجودة.

تكوّنت لجنة المراجعة التتبعية (لجنة المراجعة) من الرئيس التنفيذي لوحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وثلاثة من كبار المديرين، كان أحدهم المدير المسئول عن تنسيق الزيارة الميدانية. وقد تضمنت قاعدة الأدلة: خطة التحسين المؤسسية، والملاحق التي تم تقديمها في اكتوبر 2011، إلى جانب تقرير المراجعة المؤسسية. كما قدّمت المؤسسة الأدلة المساندة في تاريخ 24 نوفمبر 2011، وخلال الزيارة الميدانية كذلك. كما تم خلال الزيارة الميدانية مقابلة عدد من كبار المديرين، والأكاديميين، والموظفين الإداريين، والطلبة، وأرباب العمل، والخريجين أثناء الزيارة الميدانية. وقد أتاحت تلك المقابلاتُ للجنة المتابعة الإحاطةَ الكاملة والتحقق من الأدلة.

تم القيام بالزيارة الميدانية للمراجعة في تاريخ 28 نوفمبر 2011، والتي كانت تهدف إلى (i) تقييم التقدم الحاصل في تعزيز وتحسين جودة الجامعة الخليجية منذ المراجعة المؤسسية التي خضعت لها الجامعة في شهر يونيو 2009، والتي صدر التقرير الخاص بها في شهر يونيو 2010؛ و(ii) إعداد تقرير يوضح التقدم المتحقق في معالجة التوصيات التي تضمنها ذلك التقرير.

ويعرض تقرير متابعة عملية المراجعة المؤسسية هذا النتائجَ المتعلقة بالتوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة المؤسسية، الذي تم نشره من قَبل. ومن أجل تسهيل قراءة التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة المنشور في عام 2010، فقد تم وضع التوصيات الخاصة بكل قسم معاً في مكانٍ واحد (وبالخط المائل) عند بداية كل جزء من تقرير المراجعة التتبعية؛ وَفْقاً للموضوعات المختلفة التي تتعلق بها تلك التوصيات. أما النص الذي يلي كل مجموعة من هذه التوصيات، فيمثّل النتائج التي توصلت إليها لجنة المتابعة خلال زيارتها الميدانية للمؤسسة في شهر نوفمبر 2011.

2. نبذة مختصرة عن الجامعة الخليجية

تأسست الجامعة الخليجية في عام 2001، تحت اسم كلية الخليج الجامعية، وأصبحت تُعرف فيما بعد باسم الجامعة الخليجية. تقع الجامعة في منطقة سَنَد في المحافظة الوسطى – مملكة البحرين، ويتكون حرمها الجامعي حالياً من مبنى رئيس مكون من أربع طوابق مع مجمع مكون من ستة أبنية صغيرة أخرى بالإضافة الى مبنى مكون من ثلاث طوابق بالقرب من المبنى الرئيس.

تتكون الجامعة الخليجية من خمس كليات هي: كلية العلوم الإدارية والمالية، وكلية الهندسة، وكلية هندسة وعلوم الحاسوب، وكلية القانون، وكلية التربية. وهناك أربعة عشر قسماً أكاديمياً في هذه الكليات الخمس. وهناك عددٌ كبير من البرامج الأكاديمية، منها 18 برنامجاً لدرجة البكالوريوس، و26 برنامجاً لدرجة الماجستير، و21 برنامجاً لدرجة الدكتوراه تطرحها كليات الجامعة الخَمس. غير أن في وقت الزيارة الميدانية لم تكن العديد من هذه البرامج تقبل طلبة جدد، مما أدى الى قبول الطلبة الجدد في 13 برنامج بكالوريوس و17 برنامج ماجستير فقط.

3. نتائج المراجعة التتبعية

تبين الفقرات الفرعية التالية التقدم الذي حققته المؤسسة في التعامل مع التوصيات الخاصة بكل موضوع على حِدة. وقد تم وضع التوصيات الواردة بصدد الموضوع الواحد في مجموعة واحدة وبالخط المائل.

3-1 الرسالة والتخطيط والحوكمة

3-1-1 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بمراجعة رسالتها بالتشاور مع شريحة واسعة من الجهات المستفيدة وأن تضمن وجود فهمٍ جيد ودعمٍ كافٍ لرسالتها كأساس وموجِّه رئيس لنشاطات وفعاليات الجامعة.

3-1-2 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بتفعيل مجلس الأمناء وأن تضمن عقد أعضاء المجلس اجتماعاتهم الدورية بصورة منتظمة وذلك لممارسة مسؤولياتهم فيما يتعلق بحاكمية الجامعة.

3-1-3 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بضمان وجود فصلٍ واضح للوظائف والمهام الإدارية والحوكمية مع بيان واضح لحدود كلٍ منها ومسؤوليتها المختلفة.

3-1-4 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بوضع الآليات المناسبة لإشراك الطلبة في عمليات صناعة القرار على مختلف المستويات التنظيمية للجامعة.

3-1-5 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بإعداد وتنفيذ سياساتها وإجراءاتها في عموم المؤسسة، وأن تقوم بإعداد إستراتيجية لضمان معرفة ودراية الموظفين بهذا السياسات.

3-1-6 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بإعداد وتنفيذ خطة إستراتيجية مصحوبة بمؤشرات الأداء الرئيسية التي تتماشى مع رسالة الجامعة.

3-1-7 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بإعطاء التفويض المناسب للتصرف والتحكم بالموازنة إلى عمداء الكليات لكي تكون لديهم القدرة على قيادة وإدارة كلياتهم بشكل فاعل.

الجامعة الخليجية لديها الآن نصٌّ جديد للتعبير عن رسالتها، تم إعداده من خلال عملية استشارة موسّعة في عموم الجامعة. وبالرغم من أن رئيس الجامعة قدَّم عرضاً واضحاً لما يعينه هذا النص، لم تجد لجنة المراجعة النص المكتوب على تلك الدرجة من الثراء والتأمل. وفي الحال التي هو فيها، فإن لجنة المراجعة غير مقتنعة بأن هذا النص يوفر الأساس باعتباره المحرك الأساسي لفعاليات ونشاطات الجامعة. ومع ذلك، فإن النص المعبّر عن رؤية الجامعة هو نصٌّ مكتمل للغاية، ولعل من الأجدر بالجامعة أن تشير إليه بوصفه نصًّا معبِّرًا عن الرسالة؛ وهذا ما يسدُّ أية ثغرات في النص الخاص بالرسالة. ومن بين النشاطات العلمية الأربعة التي هي جزءٌ من رؤية الجامعة، هناك إشارة صريحة لوظيفتين أساسيتين للجامعة، وهما عمليتا التعليم والتعلّم والابحاث. أما مشاركة المجتمع، فيمكن القول أنها داخلة ضمناً في النشاط الرابع.

هناك الآن مجلس أمناء يمارس عمله وله ثلاث لجان دائمة هي: المالية، الشئون الأكاديمية، والعضوية. كما يتم كذلك تشكيل اللجان المؤقتة. وشعرت لجنة المراجعة بالاطمئنان عندما وجدت أن جزءاً من صلاحيات لجنة العضوية هو تقييم فاعلية مجلس الأمناء. وفي شهر أكتوبر من عام 2011، تبنّى مجلس الأمناء لائحة جديدة تحدد مسئولياته وصلاحياته بوضوح. وهذا يمثل أحد الجوانب الخاصة بمحاولات الجامعة للفصل بين المهام الحوكمية والإدارية للجامعة. وفي إحدى اللوائح، هناك نصٌّ يفيد بأن أداء رئيس الجامعة سيخضع للتقييم هو أيضًا. كما تلقّت لجنة المراجعة توصيفاً مقتضباً نوعاً ما لهذه الوظيفة، والدور الذي يؤديه الرئيس؛ لذا فإن اللجنة غير متأكدة من مدى إمكانية القيام بتقييم جاد لهذا الأداء.

الجامعة الخليجية لديها سياسات وإجراءات تم إعدادها على يد استشاريين، وقد جرت مناقشتها في الأقسام ومجالس الكليات، وتبنّاها مجلس الجامعة. كما يتم نشر هذه السياسات بطرقٍ متعددة، كالكتيِّبات، والموقع الإلكتروني، واجتماعات مجالس الكليات والأقسام.

تم وضع خطة إستراتيجية للجامعة الخليجية إلى جانب مؤشرات أساسية للأداء. وتم اعتماد هذه الخطة في شهر يونيو 2011، وقد أقرَّها مجلس الأمناء في شهر أكتوبر 2011. وتعكف الكليات الآن على إعداد مسودات خططها الإستراتيجية في ضوء الخطة المؤسسية. وبما أن هذه الأخيرة لم يتم اعتمادها بعد، فهي لاتزال في مراحلها المبكرة من التنفيذ؛ ولذلك، فليس في الإمكان تقييم فاعليتها في الوقت الحاضر.

تبدأ عملية إعداد الموازنة الآن في الأقسام، وبعد مرورها خلال الإجراءات المختلفة للجامعة الخليجية تتم بلورتها والموافقة عليها من قبل مجلس الأمناء. وفي حال الموافقة، يقوم العمداء بالتخطيط لإدارة ميزانياتهم على النحو الذي يربط بين الميزانية، وتخصيص الموارد، وتدريس البرامج المطروحة.

يشارك ممثلو الطلبة الآن في جميع اللجان الدائمة للجامعة باستثناء مجلس الأمناء.

تطبِّق الجامعة الخليجية الآن عدداً من الوظائف والسياسات التي تخلق لها أساساً جيداً لتنمية الجامعة. ولكن، وفي ظل الوضع الراهن للجامعة، فإن لجنة المراجعة تشجع الجامعة الخليجية على الكف عن قبول الطلبة في الدراسات العليا، وأن تركز اهتمامها على برامج الدراسة الجامعية الأولية مع جودة خبرات التعليم والتعلّم؛ لكي تُنتج خريجين يمتلكون المواصفات الضرورية للتنافس بنجاح في سوق العمل، ويساهمون في تطوير المجتمع بشكل عام.

3-2 المعايير الأكاديمية

3-2-1 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية – وعلى نحو السرعة – بمعالجة حالات التناقض بين العدد الفعلي للساعات المعتمدة لبرامجها المطروحة، وبين التوصيفات العامة لعدد الساعات المعتمدة التي تتبناها الجامعة لهذه البرامج.

3-2-2 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بإشراك الجهات الخارجية المستفيدة، كجهات التوظيف، وخبراء سوق العمل، والهيئات

المهنية، والنظراء من الأكاديميين من الجامعات الأخرى، في إعداد ومراجعة جميع برامجها الأكاديمية لكي تضمن حداثة هذه البرامج وصلاتها بسوق العمل.

3-2-3 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بوضع آلية مناسبة على مستوى الجامعة لأغراض المراجعة المنهجية والتقييم المنهجي لفاعلية معايير القبول في البرامج الأكاديمية.

3-2-4 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بالبحث عن الطرق المناسبة التي تضمن من خلالها أن اتفاقيات التفاهم المشتركة التي أبرمتها الجامعة مع جامعات أخرى، يُستفاد منها بشكل فاعل لتعزيز تصميم وتوصيل برامجها الأكاديمية وتعزيز جودة هذه البرامج وجودة الخبرات الطلابية على حدٍ سواء.

3-2-5 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بالابتعاد عن استخدام أي عبارات تدعي بأن "جامعة لندن والجامعات البريطانية والأمريكية والكندية" مشاركة حالياً في تصميم وتدريس برامج الجامعة الخليجية.

3-2-6 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بضمان تحديد مخرجات التعلم المطلوبة لجميع البرامج الأكاديمية المطروحة، بما في ذلك الدراسات العليا، وأن تضمن كذلك بأن توصيفات المقررات الدراسية ومفرداتها المقدمة للطلبة تتضمن تحديداً لمخرجات التعلّم المطلوبة.

3-2-7 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بتطبيق عملية التحكيم الخارجي كجزء من نظام التقييم، وأن تنفِّذ إضافة لذلك، آليات معينة لضمان المصداقية والرصانة الداخلية للعملية الإمتحانية.

ذكرت الجامعة الخليجية في تقرير التقدم الخاص بها بأنها قد قامت بمراجعة كافة برامجها لكي تضمن عدم وجود تناقضات بين التوصيفات الجامعية العامة للبرامج، والمتطلبات الفعلية للساعات المعتمدة لكل برنامج من برامجها المطروحة. كما قامت الجامعة بمراجعة التوصيفات العامة لما تطرحه من برامج. وذكرت في دليل الطالب ودليل الإرشاد الأكاديمي أن الحد الأدنى للساعات

المعتمدة لإكمال متطلبات الدرجة العلمية هو 120 ساعة، 42 ساعة، و60 ساعة لكلٍّ من درجة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه على التوالي، وباستثناء طلبة برامج الدكتوراه قبل العام الأكاديمي 2009 – 2010، والمُطالَبين بـ 90 – 94 ساعة معتمدة. وبعد الاطلاع على دليل الجامعة، لاحظت لجنة المراجعة بأن كافة البرامج الأكاديمية المُصمَّمة حديثاً هي الآن ضمن التوصيفات العامة للجامعة.

لقد قامت الجامعة الخليجية، وفي كل قسمٍ من الأقسام، بإنشاء مجلسٍ استشاري يضم أعضاء خارجيين عاديين لهم حق التصويت في المجلس، إلى جانب أعضاء – بحكم المنصِب – منهم العميد، ورئيس القِسم، وأعضاء هيئة تدريس، وممثلين عن الطلبة. وقد تمت الموافقة على الوثيقة الخاصة ببنود تشكيل هذه المجالس من قبل مجلس الجامعة في تاريخ 9 مايو 2010.

وخلال الزيارة الميدانية للمؤسسة، التقت لجنة المراجعة بمجموعة من الأعضاء الخارجيين، واطلّعت على أدلة تشير إلى أن هذه المجالس نشِطة ولها مشاركات في مراجعة معظم البرامج التي تطرحها الجامعة. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تشجع الجامعة على مزيد من التوسع في نطاق تمثيل قطاع العمل والصناعة فيها وأن تضمن، بالتوافق مع بنود تشكيل هذه المجالس، بأن رئيس المجلس من الأعضاء العاديين.

كما قامت الجامعة الخليجية بالاتصال ببعض القطاعات الصناعية بحثاً عن المعلومات بشأن خرّيجها. ولكن التغذية الراجعة التي حصلت من ذلك كانت محدودة في الوقت الذي تمت فيه الزيارة الميدانية. كما إن هناك بعض الأدلة على تلقّي تغذية راجعة من المُمتحِنين الخارجيّين الذين عيّنتهم الجامعة على اساس المرة الواحدة، من أجل تقييم محتوى وإدارة برنامج معين، وعملية إجراء الامتحانات، ومحتوى الأوراق الامتحانية لمقررات دراسية محددة، وطرق تقييم تلك المقررات. ولكن، وعند دراسة وثائق مراجعات البرامج التي أُجريت خلال النصف الأول من العام 2010، كان من الواضح عدم وجود نظام رسمي للاستعانة بالتغذية الراجعة الخارجية في عمليات المراجعة هذه.

يتطلّب أحد معايير القبول في الجامعة الخليجية أن يكون المتقدمون للدراسة في برامج الدراسة الجامعية الأولية قد حصلوا على معدلٍ (70%) فما فوق في الدراسة الثانوية (التوجيهي)، أو ما

يعادلها من شهادة دبلوم الدراسة الثانوية. أمَّا المتقدمون الحاصلون على معدلات أقل فيُطلب منهم دارسة مقررات تحضيرية. ولكي تقيِّم كفاءة معايير القبول الخاصة بها، قامت الجامعة الخليجية بإجراء مقارنة بين إنجازات الطلبة الذين درسوا المقررات التحضيرية، والطلبة الذين قُبِلوا مباشرة للدراسة في أحد البرامج. وأُجريت هذه الدراسة على مستوى الكليات وعلى مستوى البرامج. وفي كِلتا الدراستين، تمت مقارنة أداء الطلبة الذين أكملوا المقررات التحضيرية مع أداء أولئك الذين لم يدرسوا تلك المقررات. وتوصلت الدراستين إلى استنتاجٍ مفاده، أن المقررات التحضيرية قد ساهمت في تحسين أداء الطلبة، باستثناء برامج القانون. ومع ذلك، فإن هاتين الدراستين تتسمان بالغموض؛ إذ تم اختيار عينات الطلبة بشكلٍ عشوائي، ولم تؤخذ جميع معايير القبول الأخرى في الاعتبار، ولم يتم تحييدها. فمعدل الدراسة الثانوية، على سبيل المثال، والمقررات التحضيرية نفسها، والدرجة التي حصل عليها الطلبة في هذه المقررات، كلها جوانب لم يتم تحديدها عند إجراء الدراستين. أضف إلى ذلك، فإن الدراستين أُجريتا على عينة صغيرة (من أربعة إلى خمسة طلاب). وعلى دفعة واحدة فقط من الطلبة. وليس من الواضح فيما إذا كانت النتائج المتحصلة ذات دلالة إحصائية أم لا. ولم تقم الجامعة بمراجعة كافة معايير القبول الخاصة ببرامج الدراسة الجامعية الأولية ولم تقم بأية دراسة لمعايير القبول في الدراسات العليا. وفي الوقت الذي تلاحظ فيه لجنة المراجعة الدراستين اللتين تم ذكرهما سابقاً، فإنها تحثُّ الجامعة على إعداد آلية رسمية للمراجعة المنظّمة، وتقييم فاعلية جميع معاييرها الخاصة بالقبول في جميع برامجها.

تذكر الجامعة الخليجية في تقرير التقدم أنها أقامت العديد من علاقات الشراكة التي تعود عليها بمنافع حقيقية. وهذا يتضمن توقيع مذكرات تفاهم مع جامعة ويلز (المملكة المتحدة)، وجامعة ميدل أسكس (المملكة المتحدة)، وجامعة الأزهر (جمهورية مصر العربية)، وجامعة العلوم التطبيقية (مملكة البحرين). وبالإضافة إلى التعاون الأكاديمي المشترك، فإن الجامعة الخليجية تتصور أن تساعدها مذكرات التفاهم الموقعة مع المؤسسات الثلاث الأولى في طرح برامج مشتركة على مستوى الدراسات الأولية والدراسات العليا. ولكن مذكرات التفاهم هذه لاتزال في انتظار مصادقة مجلس التعليم العالي عليها. وفي الوقت ذاته، فقد شاهدت لجنة المراجعة أدلة على بعض الانشطة على المستويات الأكاديمية كدعوة أعضاء من هيئة التدريس من هذه المؤسسات للعمل كممتحِنين خارجيين، أو لمراجعة بعض برامج الجامعة الخليجية. ولجنة المراجعة تشجّع الجامعة على التوسع أكثر في مثل هذا التعاون لتحقيق الفائدة من مذكرات التفاهم هذه بصورة كاملة.

عندما أُجريت المراجعة المؤسسية الأولى من قِبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب (يونيو 2009)، وجدت لجنة المراجعة أن الجامعة قد استخدمت عبارة "العمل معاً مع جامعة لندن، والجامعات البريطانية، والأمريكية، والكندية" عند الترويج لموادها. وبما أن تلك العبارة كانت مُضلّلة ولا تمثل واقعاً حقيقاً، فقد أوصيت الجامعة الخليجية بالكفّ عن استخدامها. وعند إجراء المراجعة التتبعية هذه، وجدت لجنة المراجعة أن الجامعة قد استبدلت تلك العبارة بأخرى نصُّها "اختيارك الأول لتعليم عالي يتصف بالجودة". ولكن الجامعة لم يكن بوسعها أن تقدّم الأساس الحقيقي الذي يمكن بمقتضاه أن تعكس هذه العبارة الوضع الحقيقي للجامعة؛ لذا فإن لجنة المراجعة تقترح بأن تختار الجامعة الخليجية عبارة ترويجية مستمدة من وضعها الراهن، وأن تكون عباراتها قابلة للدعم بأدلة واضحة.

شاهدت لجنة المراجعة أدلة على إعداد ومراجعة مخرجات التعلّم المطلوبة على مستوى البرنامج والمقررات الدراسية. ومخرجات التعلّم المطلوبة هذه موثَّقة بشكل واضح في توصيفات البرنامج ومفردات المقررات الدراسية، والتي قيل أنها توزع على الطلبة في الأسبوع الأول من كل فصلٍ دراسي. ولكن، وخلال المناقشات التي أُجريت مع الطلبة، بدا واضحاً للجنة المراجعة أن معرفة الطلبة حول مخرجات التعلُّم المطلوبة الخاصة بالمقررات وعلاقتها بتلك الخاصة بالبرنامج كانت في الحد الأدنى. أضف إلى ذلك، فإن دراسة نماذج من ملفات المقررات الدراسية التي قدّمتها الجامعة باعتبارها أدلة إضافية كشفت عن أن المفردات الدراسية التفصيلية لعددٍ من المقررات التي تدرّس باللغة العربية متوفرة باللغة الإنجليزية فقط، الأمر الذي يحد من فائدتها للطلبة ولأعضاء هيئة التدريس. لذا، فإن الجامعة الخليجية بحاجة لأن تضمن بأن تكون مخرجات التعلّم المطلوبة، وتوصيفات المقررات الدراسية ومفرداتها متوفرة باللغة التي يُدرّس بها ذلك المقرر، وأن يكون الطلبة على عِلمٍ بمخرجات التعلّم المطلوبة والأسباب التي تقف وراءها.

في السنتين الأخيرتين، قامت الجامعة الخليجية باستخدام الممتِحنين الخارجيين في إطار نظامها الخاص بالتدقيق الخارجي. ووجدت لجنة المراجعة أدلة على أن الجامعة الخليجية قد دخلت في عملية تعيين ممتحِنين خارجيين لبعض برامجها. ولكن كان معظم هذه العمليات مرتجل ودون صلاحيات واضحة ودون تحديد واضح لاختصاصاتها وقد تراوحت الخدمات التي قدّمها الممتحِنون الخارجيّون بين المراجعة الكاملة لجودة برنامج ما من البرامج، إلى مراجعة وتقييم طرائق التقويم

ومحتوى الامتحان. وقد أعدّت الجامعة دليلاً خاصاً للممتحِنين الخارجيين، وتمت مراجعته في شهر مايو 2011. وينص الدليل على هدف التقييم الخارجي، ودور، وإجراءات تسمية الممتحِنين الخارجيين، والتغذية الراجعة من الممتحِن الخارجي، واستخدامها في مراجعة وتحسين البرنامج. وفي النسخة المُعدّلة من هذا الدليل أُستخدمت المعايير الأكاديمية للخريجين والواردة في دليل مراجعة البرامج الأكاديمية الصادر من وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي؛ وذلك لغرض تحديد هدف التقييم الخارجي، وقد تمت المصادقة على دليل الممتحِنين الخارجيين مؤخراً ولكن لا يوجد دليل على تطبيقه بعد. وتقترح لجنة المراجعة بأن تقوم الجامعة بإعداد آلية لمراقبة تنفيذ وتقييم فاعلية نظامها الخاص بالممتحِنين الخارجيين في عموم الكليات والبرامج.

أما مجلس الامتحانات على مستوى الجامعة، والذي أُعيد تشكيله في شهر أكتوبر 2010، فهو المسئول عن إدارة كافة العمليات الامتحانية، والمحافظة على نزاهة إجرائها. وهناك أدلة على أن عمليات وإجراءات الامتحانات قد تمت مراجعتها وتحديثها. وبعد الانتهاء من تصحيح الامتحانات من قبل المدرسين وإعطاء الدرجة النهائية للمقرر، تتم مراجعة هذه الدرجات والمصادقة عليها من قِبل رئيس القسم ومجلس الكلية. وفي الحالات غير الاعتيادية، تتم مناقشة الدرجات مع عضو هيئة التدريس المسئول عن المقرر. وخلال الزيارة الميدانية، أُبلِغت لجنة المراجعة كذلك بأن هناك لجنة قد تم تشكيلها لإعادة النظر في نظام التقويم الأكاديمي. ولجنة المراجعة تشجّع الجامعة الخليجية على تصميم نظام إضافي آخر للتدقيق الداخلي، يكون استباقياً ويضمن أن تكون عملية الامتحانات ومنح الدرجات متناسقة في جميع الكليات والبرامج.

3-3 ضمان الجودة وتعزيزها

3-3-1 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تطوَّر الجامعة الخليجية نهجاً صارماً لضمان الجودة يكون التركيز فيه على التحسين المستمر للجودة بدلاً من مجرد التقيّد والتصحيح، وأن يكون هذا النهج متداخلاً مع جميع أوجه نشاط الجامعة، بما في ذلك حاكمية المؤسسة وإدارتها ووظائفها الأساسية في مجال التعليم والتعلم والعلاقة مع المجتمع.

قامت الجامعة بإنشاء إدارة ضمان الجودة، والتي تضم ثلاث وحدات هي وحدة ضمان الجودة الداخلية، وحدة تخطيط الجودة، ووحدة التقييم والاعتماد. كما تم وضع السياسات التي تبيّن مسئوليات هذه الإدارة وواجبات المدير؛ لتكون هذه السياسات جزءاً من سياسات الجامعة. وأثناء المقابلات، أُبلغت لجنة المراجعة أن موظفي إدارة ضمان الجودة يعقدون اجتماعاتهم بانتظام في كل شهر، إضافة إلى الاجتماعات اليومية غير الرسمية للإشراف على تنفيذ ممارسات ضمان الجودة في عموم الجامعة. كما وُضِعت خطة إستراتيجية مؤخراً من قِبل موظفي الإدارة وتتضمن أربعة أهدافٍ إستراتيجية، ومبادرات، ومؤشرات أداء أساسية.

كما علِمت لجنة المراجعة أيضاً أن إدارة ضمان الجودة قد قامت بالعديد من المبادرات كتنظيم وِرش العمل، وإجراء الدراسات الاستطلاعية، إلى جانب عمليات التدقيق الداخلي للجودة. وخلال المقابلات، سمِعت لجنة المراجعة بعض الأمثلة عن الممارسات الجيدة التي تتقاسمها الكليات مثل كتابة تقارير التقييم الذاتي والمراجعة الداخلية للبرامج. واللجنة تشجّع الجامعة على البناء على هذه المبادرات، والتقدم في عملها نحو إعداد دليل ضمان الجودة، إلى جانب المراقبة المنتظمة لمدى انجاز أهدافها الإستراتيجية، لكي يكون لديها أسلوبٌ منظَّم لضمان الجودة يدخل في كافة جوانب عمل الجامعة.

3-4 جودة التعليم والتعلم

3-4-1 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بتشكيل لجنة أكاديمية دائمة على مستوى المؤسسة، مهمتها النظر في كافة الشؤون الأكاديمية، بما في ذلك المصادقة على البرامج الأكاديمية الجديدة والمقررات الدراسية المحالة إليها من مجالس الأقسام والكليات.

3-4-2 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تقوم الجامعة الخليجية بتنفيذ مراجعات منتظمة لبرامجها الأكاديمية ومقرراتها الدراسية، على النحو الذي ورد تفصيله في وثيقة سياسة الجامعة الخليجية، وأن تضمن مصادقة الهيئة الأكاديمية الاستشارية على مستوى الجامعة.

3-4-3 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بإعداد إستراتيجية مناسبة لعمليتيْ التعليم والتعلّم للطلبة الذين يقتصر حضورهم على نهاية الأسبوع، لكي تضمن وجود خبرات تعلّم مُجوَّدة ومكافئة لتلك التي يحصل عليها طلبة الدوام العادي.

3-4-4 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بمراجعة عدد مؤهلات الدراسات العليا التي تطرحها بما يتماشى مع طاقتها الاستيعابية وبُنيتها التحتية، لدعم مقررات الدراسات العليا وطلبتها.

3-4-5 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بإعداد نص يعبِّر عن الفلسفة والخطة اللتان سترشد بهما النهج الذي تتبناه الجامعة في عمليات التعليم والتعلّم على المستوى المؤسسي.

3-4-6 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بتطوير وتوزيع وتنفيذ سياسة خاصة بعملية التقييم تتيح استخدام النمط المناسب من التقييم، وأن تنظِّم عمليات خاصة للتعامل مع حالات الانتحال والسرقة الأدبية.

3-4-7 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بمراجعة وتقييم فاعلية برامجها الخاصة بالتدريب العملي.

3-4-8 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بوضع وتنفيذ نظام لتفريغ البيانات من استمارات التقييم التي يجيب عليها الطلبة، وتقديم هذه البيانات لأعضاء هيئة التدريس ورؤساء الأقسام، لكي يكون جميع هؤلاء الأعضاء على دراية بالتقييمات التي قام بها الطلبة لعملهم، سواء كانت تلك التقييمات سلبية أو ايجابية.

3-4-9 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بدراسات استطلاعية لرصد درجة الرضا لدى الخريجين وأرباب العمل واستخدام نتائج هذه الاستطلاعات في عمليات التخطيط.

قامت الجامعة، في 3 أكتوبر 2010، بإنشاء مجلسٍ أكاديمي ليكون حلقة وسطى بين مجلس الجامعة ومجالس الكليات، ومسئوليته الأساسية إبداء الرأي حول جميع الشئون الأكاديمية قبل اتخاذ القرار النهائي بشأنها من قِبل مجلس الجامعة أو الرئيس. وقد تم إعداد النص الذي يعبّر عن رسالة المجلس الأكاديمي من قِبل نائب الرئيس للشئون الأكاديمية. ولجنة المراجعة تشجّع الجامعة على إعداد آلية شمولية من أجل تطوير ومراجعة النص المعبّر عن رسالة المجلس الأكاديمي، وأن تضمن وجود فهمٍ مشترك لهذه الرسالة لدى أعضاء المجلس وبين أروقة الجامعة بشكل عام.

جرَت مؤخراً مراجعة اختصاصات المجلس الأكاديمي للتأكد من عدم وجود تداخل بين دور المجلس ودور مجلس الجامعة. وعلى العموم، فإن دور المجلس الأكاديمي هو دورٌ استشاري يقوم بموجبه بإقرار المقترحات الأكاديمية التي ستُعرض على مجلس الجامعة لغرض الموافقة عليها. ويضم بين أعضائه مجموعة واسعة من الأكاديميين كما هو محدد في سياسة الجامعة الخليجية (100.70.2). ولكن معايير اختيار وتحديد الأفراد غير منصوص عليها بوضوح، ومتروكة لحُكم رئيس الجامعة. ونظراً لأن المجلس الأكاديمي لم يتم تشكيله إلا مؤخرًا، فلايزال من المبكر جداً الحُكم على فاعليّته. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تشجع الجامعة على وضع معايير واضحة تستخدم لاختيار أعضاء المجلس، مع آلية لتقييم أدائه وقياس فاعليّته.

شاهدت لجنة المراجعة أدلة على أن البرامج الأكاديمية قد كانت في طوْر المراجعة خلال السنتيْن الأخيرتين في عموم كليات الجامعة الخليجية. وتمخضت هذه المراجعات عن تغييرات في المناهج الدراسية لبعض البرامج الأكاديمية، فيما تم إغلاق برامج أخرى. وقد كشف التحقق من المواد المساندة التي قدِّمت للجنة المراجعة عن عدم تجانس في مجموعة البيانات والمعلومات المستخدمة في هذه المراجعات والمتحصِّلة من الجهات الخارجية والداخلية ذات العلاقة، وفي الطريقة التي أُجريت بها تلك المراجعات. وقد قامت الجامعة مؤخراً، كجزء من سياسة الجامعة الخليجية 2011، بإعداد وثيقة حول السياسات التعليمية متضمنة سياسة للمراجعات الأكاديمية. ومع ذلك، فإن القسم الخاص بمبدأ المراجعة في هذه السياسة كان مُنتحَلاً من إحدى الجامعات العالمية. ولجنة المراجعة تحثُّ الجامعة على إعداد آلية لضمان عدم تكرار هذه الممارسة في المستقبل. والجامعة الخليجية بحاجة لوضع مبدئها الخاص بها بالنسبة لعملية المراجعة، والذي ينطلق من روح الجامعة نفسها.

تنص سياسة المراجعة على القيام بحلقة مراجعات منتظمة كل عامين لجميع البرامج الأكاديمية التي تطرحها الجامعة. وتم تشكيل لجنة المراجعة الأكاديمية للإشراف على هذه المراجعات. ويقوم الرئيس بتعيين أعضاء هذه اللجنة. ولكن السياسة لا تتطرق إلى معايير اختيار الأعضاء، أو فيما إذا كانت اللجنة ستضم في عضويتها أعضاءً خارجيين أو داخليين. أضف إلى ذلك، وبينما تنص السياسة على أن اللجنة يتم تعيينها من قِبل رئيس الجامعة في المرحلة رقم (2) من المراجعة؛ (أي بعد تقديم تقرير التقييم الذاتي)، فإنها تذكر أيضاً بأن هذه اللجنة مسئولة عن جدولة عملية المراجعة بأكملها، وهو الأمر الذي قد يثير بعض الالتباس. ومن هنا، فإن لجنة المراجعة تحثُّ الجامعة على إعادة النظر في سياستها الخاصة بالمراجعة؛ لكي تعالج مثل هذه الأمور، وأن تضع آلية مراقبة تضمن التطبيق المُنظّم والمتناسق للسياسة المُعدَّلة في عموم الجامعة، وأن تقيس فاعليتها في تحسين خبرات تعلّم الطلبة.

تدرِّس الجامعة الخليجية برامجها في جدول عادي على مدى خمسة أيام وعطلة نهاية أسبوع لمدة يومين. 60% من طلبة الجامعة مُسجَّلون باعتبارهم طلبة يدرسون في عطلة نهاية الأسبوع. واتخذت الجامعة بعض الإجراءات من أجل إدارة وتوفير مصادر التعلّم لطلبة نهاية الأسبوع بشكل أفضل. وتم تعيين مساعد عميد للتعامل مع القضايا الإدارية ذات العلاقة بهؤلاء الطلبة، ومن المفترض أن يخصص أعضاء هيئة التدريس لهؤلاء الطلبة نفس عدد الساعات المكتبية التي يخصصونها للطلبة العاديين. والطلبة الذين يحضرون دروس نهاية الأسبوع مطالبون الآن باستيفاء نفس عدد الساعات التي يدرسها الطلبة العاديون. كما أُبلِغت لجنة المراجعة أنه قد تم تقليل عدد الساعات التدريسية اليومية لطلبة نهاية الأسبوع لكي تكون في المستوى المناسب. ومن أجل تلافي الاختلاف، يتم تشجيع طلبة نهاية الأسبوع على تسجيل الساعات المتبقية ضمن الحصص الدراسية التي تُدرّس في بقية أيام الأسبوع. وقد شاهدت لجنة المراجعة أدلة على دراسة واحدة أجراها عميد القبول والتسجيل تقارن بين أداء طلبة نهاية الأسبوع والطلبة العاديين، وفقاً للمعدل التراكمي العام لكلٍّ منهم والنسبة المئوية للنجاح في عددٍ من المقررات الدراسية في سنة أكاديمية واحدة. ولجنة المراجعة تشجّع الجامعة على القيام بتحليل دفعات تفصيلي، يمكن من خلاله أن تقيِّم أداء طلبة نهاية الأسبوع، وبالتالي اتخاذ قرارات واعية.

ونتيجةً لعملية مراجعة شاملة للبرامج المطروحة، اتَّخذ مجلس الجامعة قراراً في 9 مايو 2010، بإغلاق 30 برنامجاً من برامج الجامعة، منها تحديداً 17 برنامجاً لدرجة الدكتوراه، وسبعة برامج ماجستير، وستة برامج بكالوريوس. ويقال أن هذا القرار قد تم اتخاذه نتيجة لتقييم الموارد المتاحة، البشرية منها والبُنية التحتية، ومدى اقبال الطلبة على البرامج. وشاهدت لجنة المراجعة أدلة على مناقشات جرت بهذا الصدد على مستوى الأقسام والكليات.

لقد قامت الجامعة الخليجية بوضع خطة للتعليم والتعلّم أُصدِرت في 23 ديسمبر 2010. وبعد أن تمت المصادقة على تلك الخطة، عُقدت سلسلة من وِرش العمل لتعريف أعضاء هيئة التدريس بهذه الخطة. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة بأن الخطة قد جرى تعديلها في ضوء نتائج وِرش العمل هذه. ويذكر بأن فلسفة الجامعة الخليجية في عملية التعليم تقوم على أن الطلبة يمثِّلون "العنصر الأساسي والأكثر أهمية الذي تتمحور حوله كافة نشاطات الجامعة". وتحدد الخطة ستة أهداف رئيسة يراد تحقيقها في الفترة 2011 – 2015، مع بعض الإستراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف. وشُملت هذه الأهداف في الخطة الاستراتيجية للجامعة إلى جانب مؤشرات الأداء الرئيسية والجدول الزمني. ولجنة المراجعة تشجع الجامعة على وضع آلية على مستوى الجامعة لمراقبة وتقييم فاعلية تنفيذ هذه الخطة.

لقد وضعت الجامعة الخليجية سياسة للانتحال والسرقة الأدبية، وقامت بتنصيب برنامج "تيرنت–إن" (Turintin) لاستخدامه في الكشف عن الانتحال والإبلاغ عنه. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة بأن كافة الرسائل العلمية لطلبة الدكتوراه والماجستير، قد خضعت لمثل هذا النظام. ومع ذلك، فإن الأمر يُترك بيد عضو هيئة التدريس لاتخاذ القرار بشأن الوظائف الأخرى في المقرر. وخلال الزيارة الميدانية، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن الطلبة الذين ضُبِطوا في حالة انتحال للمرة الأولى سُيطلب منهم إعادة تقديم عملهم؛ وفي المرة الثانية سيوجّه لهم إنذار؛ وإن تكرر ذلك للمرة الثالثة، سيُمنحون صفراً على ذلك العمل. ويضم دليل الطالب جزءاً يتناول حالات الانتحال. ويعرّف هذا الجزء عملية الانتحال، ويفرض إجراءً عقابياً معيّناً بدا مختلفاً بعض الشيء عما شرحه أعضاء هيئة التدريس. وتقترح لجنة المراجعة بأن يكون هناك فهمٌ مشتركٌ لسياسة الانتحال تتوافق مع ما هو منشور عنها في دليل الطالب. أضف إلى ذلك، فإن لجنة المراجعة ترى أن هذه العقوبة مخففة، وقد لا تحول دون لجوء الطلبة إلى محاولة القيام بهذه الممارسة في إنجاز أعمال أخرى.

وجدت لجنة المراجعة أدلة على أن سياسة تقييم الطلبة تخضع للمراجعة، وأن أهدافاً توضع من أجل نشر التحسينات التي تتم على هذه السياسة. ولكن لجنة المراجعة لم تجد أدلة على وجود آراء من الجهات المختلفة ذات العلاقة، للممتحِنين الخارجيين، والطلبة، يتم رفد عملية المراجعة بها. أضف إلى ذلك، لم تجد لجنة المراجعة أدلة على نشر وتنفيذ هذه التحسينات بشكل منظّم؛ لذا، فالجامعة بحاجة لأن تضع آلية لمراقبة وتقييم تنفيذ التحسينات المقترحة.

لقد كشفت عملية مراجعة سياسة التقييم التي أُجريت في شهر ديسمبر 2009، عن عدم وجود سياسة واضحة لقياس وتقييم برامج التدريب الخاصة بالجامعة الخليجية. وقد صادق المجلس الأكاديمي مؤخراً على سياسة لضبط هذه العملية. وقد شُكِّلت لجان على مستوى الكليات؛ من أجل الإشراف على تنفيذ هذه السياسة. وقد وجدت لجنة المراجعة أدلة على تقييمات من أرباب العمل. وعلى الرغم من أن هذه السياسة تدعو للقيام بزيارة شهرية من قِبل عضو هيئة التدريس المُعيّن للطالب المتدرب، فإن هذا غير ممكن في أغلب الأحيان؛ نظراً لأن 60% من الطلبة هم من طلبة نهاية الأسبوع، ويقيمون في بلدٍ آخر. إضافة لذلك، لم ترَ لجنة المراجعة أدلة على وجود تقارير عن هذه الزيارات؛ لذا، فاللجنة تقترح بأن تراقب الجامعة تنفيذ سياستها هذه، وتقيس فاعليتها وتحاول أن تجد طريقة لمتابعة طلبتها الذين يحضرون برامج التدريب خارج مملكة البحرين.

تُجري إدارة ضمان الجودة دراسات استطلاعية لتقييم الطلبة للمقررات الدراسية عند نهاية كل فصل دراسي وتُرسل نتائج هذه الاستطلاعات إلى العميد، الذي يقوم بدوره بمناقشة النتائج والتحسينات المطلوبة مع عضو هيئة التدريس المعني. وحتى وقتٍ قريب، لم يتلقَّ الطلبة أية تغذية راجعة حول نتائج هذه الاستطلاعات. ولكن منذ نهاية الفصل الأول من العام الأكاديمي 2011 – 2012، بدأت الجامعة بوضع نتائج الاستطلاعات على صفحات موقعها الإلكتروني. إضافة لذلك، شعر الطلبة، من خلال بعض الخطوات التي اتخذتها الجامعة، أن وجهات نظرهم تؤخذ في الاعتبار.

أنشأت الجامعة الخليجية رابطة للخريجين، وقد تمت الموافقة على ميثاق الرابطة من قِبل مجلس الجامعة في تاريخ 8 فبراير 2010. كما شُكِّلت لجان متابعة على مستوى الجامعة وعلى مستوى الكليات. ونتيجة لذلك، أُنشئت قاعدة بيانات تضم تفاصيل عن خرّيجي الجامعة وعناوينهم البريدية الإلكترونية. كما أعدت الجامعة كذلك دراسة استطلاعية لأرباب العمل تم إرسالها لهم، عبر خرّيجي الجامعة، إلا أن الاستجابة التي تلقتها الجامعة كانت ضعيفة جداً. كما أُجريت دراسة استطلاعية

ثانية لقياس رضا طلبة الدراسات العليا، وثالثة لقياس رضا الخرّيجين. ولكن نتائج هذه الاستطلاعات لم يتم تحليلها بالشكل المناسب، ولم تستخدم بشكلٍ مُنظم في عملية اتخاذ القرارات. وعلى العموم، فإن معظم هذه النشاطات لم تجرِ إلا منذ وقتٍ قريبٍ جداً، ولا يمكن تقييم فاعليتها. ومع ذلك، فالجامعة الخليجية بحاجة لأن تضع منهجاً مُنظّماً للطريقة التي تعرض فيها وتحلل، وتكتب التقارير، وتستخدم نتائج دراساتها الاستطلاعية.

3-5 مساندة الطلبة

3-5-1 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بوضع وتنفيذ سياسات وإجراءات لتشخيص ومساعدة الطلبة الضعفاء أكاديميا.

3-5-2 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بتقديم الخدمات الاستشارية والإرشادية والتخطيط المهني والخدمات الصحية للطلبة، لأجل راحتهم والمساهمة في نجاحهم الأكاديمي.

3-5-3 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بتخصيص ميزانية لدعم عمل مجلس طلبة الجامعة الخليجية.

3-5-4 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بمراجعة نظامها الخاص بالتوجيه والإرشاد الأكاديمي، لجعله أكثر انسجاما ومتاحا للطلبة الذين يحتاجون المشورة والمعلومة الأكاديمية.

3-5-5 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بوضع وتنفيذ نظام يضمن نزاهة الامتحانات ويحظى بثقة الطلبة.

لقد وضعت الجامعة الخليجية إرشادات وإجراءات واضحة لدعم الطلبة المتعثرين أكاديمياً، وتفاصيل هذه الإرشادات والإجراءات موضحة في النظام الجامعي رقم ج خ 09-24. وهو موجود كذلك في دليل الطالب، ودليل الإشراف الأكاديمي، ودليل أعضاء هيئة التدريس. وأثناء المقابلات، علِمت لجنة المراجعة أن دائرة التسجيل قد وضعت نظاماً لوضع العلامات في نظامها الخاص بمعلومات الطلبة؛ الهدف منه تحديد الطلبة المعرّضين لخطر الإخفاق الأكاديمي. وحالما يتم

تشخيص هؤلاء، تكون المسئولية الرئيسة لمراقبة هؤلاء الطلبة على المرشد الأكاديمي المعني، بالتعاون مع مركز الإرشاد، وعمادة شئون الطلبة. وفي المقابلات التي أجرتها مع أعضاء هيئة التدريس، أُبلِغت لجنة المراجعة أن إجراءات دعم الطلبة المُعرّضين لخطر الإخفاق الأكاديمي تُطبّق بشكل متناسق في جميع الكليات. وكان جميع الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة على دراية بهذا النظام، وكانوا يشعرون بالرضا عن الدعم المُقدّم لهم من مرشديهم الأكاديميين ومركز الإرشاد.

قامت الجامعة مؤخراً بإنشاء العديد من مرافق الدعم الطلابي بما في ذلك مركز التوجيه والإرشاد الطلابي، مركز التوجيه الوظيفي، والعيادة الطبية. ويتم الإشراف على هذه الخدمات من قِبل عميد شئون الطلبة. وسمِعت لجنة المراجعة خلال العديد من المقابلات بأن مركز التوجيه والإرشاد الطلابي يؤدي دوراً مهماً في التنسيق بين المرشدين الأكاديميين والطلبة. كما علِمت لجنة المراجعة أيضًا بأن مجلس المركز، والذي يضم ممثلاً عن الطلبة، يعقد اجتماعاته بشكل منظّم لمناقشة فعالياته ونشاطاته. وقد زوِّدت لجنة المراجعة بقائمة عن النشاطات المخطط للقيام بها في العام الأكاديمي 2010 – 2011؛ ولكن اللجنة أُبلِغت بأنه لم تتم بعد إقامة أي نشاط من النشاطات المقترحة. وفي المقابلات التي أجرتها مع الطلبة، علِمت لجنة المراجعة بأن المركز لا يعمل سوى ثلاث ساعات يومياً (10:00 صباحاً – 1:00 بعد الظهر)، ومن الأحد إلى الخميس، ويبلغ عدد العاملين فيه ستة أعضاء هيئة تدريس، يعملون لمدة ثلاث ساعات أسبوعياً في هذا المركز. ومن هنا، فإن لجنة المراجعة توصي بأن تمدد الجامعة ساعات عمل المركز، وتعيِّن موظفين متفرغين للعمل فيه من أجل تحقيق الحد الأقصى من الفوائد والخدمات التي يقدمها هذا المركز.

كما علِمت لجنة المراجعة أيضا أن مركز التوجيه الوظيفي قد تم إنشاؤه في شهر نوفمبر 2010، ليكون حلقة الوصل بين الطلبة وسوق العمل المحلي. وقد أبلغ رئيس المركز لجنة المراجعة عن مختلف الفعاليات التي قام بها المركز بما في ذلك إنشاء قاعدة بيانات للطلبة الحاليين والخريجين، وإجراء الدراسات الاستطلاعية للخريجين، والتخطيط لأيام المهن. وخلال المقابلات، عبّر الطلبة عن رضاهم عن خدمات المركز، لاسيما قاعدة البيانات الخاصة بالوظائف المحتملة، والتي يتلقون رسائل إلكترونية عنها حال توفر أيٍّ منها.

لقد قامت الجامعة أيضاً بإصدار أمر جامعي في شهر ديسمبر 2010، بخصوص إنشاء عيادة طبية، موضحاً الخدمات التي ستقدمها هذه العيادة. وخلال زيارتها لتلك العيادة، أُبلِغت لجنة المراجعة أن العيادة تأسست في شهر سبتمبر 2011، وأنها الآن تعمل بشكل يومي من الساعة 8:000 صباحاً وحتى الساعة 9:00 مساءً. ويعمل في هذه العيادة اثنان من الممرضين، يقدمون خدمات تمريض الإسعافات الأولية ومتابعة الحالات المزمنة كالسكري، والربو؛ أما الحالات الحرجة، فتتم إحالتها للمراكز الصحية والمستشفيات القريبة. ويرى الطلبة أن الخدمات الصحية التي تقدمها العيادة كافية لمراقبة حالتهم الصحية للعلاج الأولي.

أكَّدت المقابلات التي أجريت مع كبار مديري الجامعة وأعضاء مجلس الطلبة أنه قد تم تخصيص ميزانية (9000 (تسعة ألاف) د.ب سنوياً) لدعم نشاطات الطلبة ابتداءً من 2010. وقد عبّر الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة عن دعمهم ورضاهم لنشاطات المجلس، والتي ساهمت في تعزيز خبرات تعلّمهم. وقد قُدِّمت للجنة المراجعة نسخٌ من مصروفات مجلس الطلبة للعام 2010-2011؛ وأشار الطلبة إلى أن الميزانية التي تم تخصيصها للمجلس جعلت من الإمكان إقامة كافة الفعاليات والأنشطة المدرجة على قائمته.

قامت الجامعة بتصحيح جوانب الضعف الموجودة في نظام الإرشاد الأكاديمي؛ من أجل تقديم المشورة في الوقت المناسب لجميع الطلبة وبأسلوب متناسق ويسهل الوصول إليه. وقد تم مؤخراً إعداد دليل الإرشاد الأكاديمي (2011 – 2012)، وتم وضعه في متناول أعضاء هيئة التدريس والطلبة. وخلال مقابلات مختلفة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأنه، وعند القبول، يُنسَّب كل طالب إلى مرشد أكاديمي يكون مسئولاً عن توجيهه طوال فترة دراسته. وقُدِّمت للجنة نسخٌ من الجداول الأسبوعية لأعضاء هيئة التدريس من جميع الكليات. وقد بدا واضحاً في تلك الجداول الساعات المخصصة للإرشاد الأكاديمي للطلبة. وبعد فحص هذه الجداول، لاحظت لجنة المراجعة أن ساعات الإرشاد الأكاديمي تتراوح ما بين ثلاث وتسع ساعات أسبوعياً بحسب عدد الطلبة المُنسّبين لكل مُرشِد. وقد أُبلِغت اللجنة، خلال مقابلات الطلبة، أنهم يشعرون بالرضا تجاه النظام المعدّل للإرشاد الأكاديمي كونه يقدّم لهم التوجيه المطلوب حول قضاياهم الأكاديمية.

كما قامت الجامعة باتخاذ عددٍ من الإجراءات لضمان نزاهة الإجراءات الامتحانية. وقد تم تشكيل لجنة مؤقتة، تضم في عضويتها أعضاء هيئة تدريس وطلبة، وذلك في شهر أكتوبر 2010، من

أجل مساعدة اللجنة الامتحانية في الجامعة، واقتراح تحسينات جديدة في نظام الامتحانات. وفي المقابلات التي أجرتها مع اللجنة الامتحانية، علِمت لجنة المراجعة أن هناك ضوابط جديدة تم تطبيقها وتشمل ترتيبات المراقبة، وتظلمات الطلبة، وتعزيز سريّة الامتحان. كما زُوِّدت لجنة المراجعة بنتائج الدراسة الاستطلاعية التي أجرتها اللجنة بخصوص الإجراءات الامتحانية، والخطوات التي اتخذتها الجامعة في ضوء هذه النتائج. وقد أكّد الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أن هناك تحسينات قد طرأت على نظام الامتحانات، وقد أعطوا أمثلة محددة عن الإجراءات التي نُفِّذت للحد من عملية الغش في الامتحانات.

3-6 الموارد البشرية

3-6-1 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بإعداد وتنفيذ عملية منهجية لتعريف الموظفين الجُدد بالمؤسسة.

3-6-2 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بإعداد وتنفيذ أسلوب استباقي لتقييم الأداء باعتباره جزءاً من خطة إدارة أداء الموظفين التي تحدد حاجات التطور الوظيفي.

3-6-3 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بتطوير سياسة خاصة بتظلمات وشكاوى الموظفين وأن تضع آلية لضمان معرفة الموظفين بهذه السياسة.

3-6-4 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بمراجعة الإجراءات الحالية بخصوص توزيع الأعباء التدريسية على موظفيها الأكاديميين، وأن تضع سياسة خاصة بهذا التوزيع تحظى بالمراقبة الجيدة وتُولي الاهتمام المطلوب بمسألة توزيع الوقت على المهام الأساسية الثلاث: التعليم، والبحث العلمي، والمشاركة مع المجتمع.

قامت الجامعة بوضع سياسة وإجراءات لتعريف الموظفين الجدد بالجامعة، وهي تشير بوضوح إلى الوثائق المطلوبة والأنشطة المزمع القيام بها، وعلى مَن تقع مسئولية تنفيذ كل نشاط من هذه

الأنشطة. وقد تأكدت لجنة المراجعة من تنفيذ هذه السياسة أثناء المقابلات التي أجرتها مع الموظفين حديثي التعيين، والذين خضعوا لعملية التعريف. وعلِمت لجنة المراجعة بأن عملية التعريف هذه تبدأ بقسم الموارد البشرية، والذي يتأكد من أنّ جميع الوثائق والنماذج الخاصة بالموظف كاملة، ويوفر للموظف الجديد "ملف وثائق الالتحاق". كما علِمت لجنة المراجعة بأنه، بالنسبة للموظفين الأكاديميين، يقوم رؤساء الأقسام بتقديم الموظفين لكلياتهم المعنية وإبلاغهم بمسئولياتهم، ويقدمون لهم حزمة تعريفية تتضمن دليل أعضاء هيئة التدريس. وخلال المقابلات، عبّر أعضاء هيئة التدريس عن رضاهم عن عملية التعريف، وأنهم وجدوا المواد التعريفية المقدمة لهم كافية.

تمَّ مؤخراً وضع وتنفيذ سياسات لإدارة الأداء السنوي للموظفين من قبل الجامعة. وقد قدِّمت للجنة المراجعة نسخٌ من نماذج تقييم أعضاء هيئة التدريس من كليات مختلفة، للعام الأكاديمي 2010-2011. وأثناء المقابلات، أكدَّ الموظفون أنهم على دراية، ويشعرون بالرضا، بعملية التقييم والمعايير التي يستند عليها التقييم. كما أبلغوا لجنة المراجعة أن نتائج عملية التقييم تتم مناقشتها في اجتماعات مجالس الأقسام ومجالس الكليات، ويتم تشخيص أية ثغرات في الحاجات التدريبية للموظفين. وأُبلِغت لجنة المراجعة كذلك بأن الجامعة قد أقامت 21 ورشة تدريب للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والموظفين في العام الأكاديمي 2011 - 2010، من أجل سد الحاجات التدريبية التي تم تشخيصها في نموذج تحليل الحاجات التدريبية الذي قام أعضاء هيئة التدريس بتعبئته.

زوِّدت لجنة المراجعة بنسخة من سياسات وإجراءات الجامعة الخاصة بالتدريب والتطوير. وعند فحص هذه الوثيقة، شعرت لجنة المراجعة بخيبة أمل، بأن وجدت أن تلك السياسات والإجراءات مُنتحلة من مؤسسات تعليم عالٍ أخرى. ولذلك لم يثير الدهشة أنه عندما تساءلت لجنة المراجعة عن إحدى الفقرات في هذه الوثيقة (شهادة الممارسة الأكاديمية)، لم يكن أحدٌ سواء من كِبار المديرين أو أعضاء هيئة التدريس على دراية بوجودها أو بمحتواها. ولجنة المراجعة تحثُّ الجامعة بقوة على وضع آلية لردع الانتحال والسرقة الأدبية من قِبل أعضاء هيئتها التدريسية، وأن تضمن الأصالة والنزاهة الأكاديمية في وثائقها الأساسية.

يتضمن دليل الموارد البشرية الخاص بالجامعة "إجراء التظلّم"، ولكن أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة لم يكونوا على عِلمٍ بهذا الإجراء بعد، وذلك مع نُدرة حالات تظلُّم الموظفين بشكل واضح. ولجنة المراجعة تشجّع الجامعة على زيادة وعي الموظفين بإجراء التظلمات والطعون.

نفَّذت الجامعة المادة رقم 100-80، والتي تحدد النِّصاب التدريسي لأعضاء هيئة التدريس بـ15 ساعة في الأسبوع (خمسة مقررات)، ودخلت حيز التنفيذ في العام الأكاديمي 2010-2011. وقد تأكّد ذلك من خلال جداول أعضاء هيئة التدريس التي قُدِّمت للجنة المراجعة من جميع الكليات. وفي المقابلات التي أجرتها اللجنة مع العمداء، ورؤساء الأقسام، وأعضاء هيئة التدريس، أُبلِغت اللجنة أن معظم أعضاء هيئة التدريس يُدرِّسون بمعدل أربعة مقررات دراسية في الفصل الواحد، ويشرفون على ست رسائل علمية كحدٍّ أقصى. أما أعضاء هيئة التدريس الذين يُدرِّسون أكثر من 15 ساعة، وبما لا يتجاوز 21 ساعة وفقاً لضوابط مجلس التعليم العالي، فيتم تعويضهم مالياً عن النِّصاب الإضافي. وقد عبّر أعضاء هيئة التدريس عن رضاهم عن السياسة المُطبَّقة مؤخراً لكونها تتيح لهم المزيد من الوقت للقيام بالوظائف الأساسية الأخرى: الابحاث ومشاركة المجتمع. وقد سمِعت لجنة المراجعة عن العديد من الأمثلة لأعضاء هيئة تدريس تمكنوا من نشر أكثر من ورقة بحثية، وتمت ترقيتهم في السنتين الأخيرتين. كما أبلغ الطلبة لجنة المراجعة أن جودة التعليم والتعلّم هي الأخرى قد تحسَّنت؛ نظراً لأن أعضاء هيئة التدريس أصبح لديهم المزيد من الوقت لتحسين محتوى المقررات الدراسية، والإشراف على الرسائل العلمية، وإرشاد الطلبة. ولعل الجامعة بحاجة لأن تفكر أكثر بالنِّصاب التدريسي للعمداء ورؤساء الأقسام؛ لكي تتيح لهم المزيد من الوقت للقيام بمهامهم الإدارية. أضف إلى ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة أن عدداً من كبار أعضاء هيئة التدريس يشغلون مناصب إدارية. والجامعة بحاجة لأن تزيد من قواها العاملة الإدارية؛ من أجل عدم تحميل أعضاء هيئة التدريس أعباءً إدارية إضافية.

3-7 البُنية التحتية: المكتبة، وتقنية المعلومات والاتصالات والمصادر المادية

3-7-1 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية، وبصورة عاجلة، بمعالجة قضية الاستيعاب الآمن للطلبة في الحرم الجامعي لضمان عدم وجود المخاطر لصحة وسلامة الطلبة والموظفين.

3-7-2 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية باستثمار كبير لتحسين مقتنيات مكتبتها من المصادر العلمية، والخدمات التخصصية لمواكبة النمو الحالي والمستقبلي في أعداد الطلبة.

3-7-3 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بإعداد وتنفيذ خطة لمواجهة خطر التعرض لفقدان البيانات، وتوقف الاتصال على أن تتضمن آلية لتخزين البيانات الاسترجاعية في مكان منفصل.

لقد انخفض عدد الطلبة المسجلين في الجامعة الخليجية بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية حتى وصل في وقت القيام بالزيارة الميدانية إلى 1023 طالباً. وفي عام 2009، وضعت الإدارة العليا للجامعة هدفاً لقبول 7000 طالب، ولكن هذه النظرة تغيرت فيما بعد، ليكون العدد المستهدف 2000 طالب بحسب ما أوردته الإدارة العليا. كما خضع الحرم الجامعي للجامعة لتحسينات رئيسة، ويضم الآن 32 صفاً دراسياً، يستطيع كلٌّ منها استيعاب 25 طالباً. وجميع الصفوف الدراسية مزوّدة بأجهزة الوسائط المتعددة للعرض، وأجهزة كشف الدخان، وجميعها بحالة جيدة. ونشرت الجامعة إرشادات خاصة بحجم الصفوف تحظر أن يتجاوز عدد الطلبة في الصف الواحد 25 طالباً في صفوف الدراسات الأولية، و15 طالباً في صفوف الدراسات العليا. وقد كان ذلك واضحًا من خلال قائمة الالتحاق، على الرغم من ملاحظة حالتين تجاوز لهذه التعليمات تم في إحداهما تسجيل 26 طالباً، وفي الأخرى 27 طالباً. يضم الحرم الجامعي 13 مختبراً هندسياً للتخصصات المختلفة، وأربعة مختبرات حاسوب، ومكتبتين إحداهما عبارة عن مبنى منفصل مكوّن من ثلاثة طوابق، ومحلاً لبيع الكتب، ومقصفيْن، وغرفتيْ صلاة، وعيادة، وقاعة متعددة الأغراض تتسع لـ700 طالباً. وقد عبّر الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة عن رضاهم بالمصادر والمرافق المُتاحة وعن سعادتهم بالتحسينات التي حصلت في السنوات القليلة الماضية. وخلال الجولة التفقدية التي قامت بها اللجنة، لاحظت أن الحرم الجامعي بحالة جيدة، وأن جميع مطافئ الحريق قد تم فحصها مؤخرًا.

تضم الجامعة الخليجية الآن مكتبتين الأولى للعلوم الهندسية، والثانية للعلوم الإنسانية. وأُبلغت اللجنة أن الجامعة قد ضاعفت مقتنيات المكتبة ثلاث مرات لتصل إلى أكثر من 7000 عنوان. وتقع المكتبة الأولى في مبنى الحرم الجامعي الرئيسي وهي مخصصة لدراسات العلوم والدراسات الهندسية، وفيها مساحة للمطالعة تتسع لحوالي 60 طالباً، مع مختبريْ حاسوب يتسع كلٌّ منهما لـ

25 طالباً، وكلٌّ منهما يمكِّن المستخدم من الحصول على خدمات المكتبة الإلكترونية، وأحد هذين المختبرين مخصص لطلبة الدراسات العليا. أما المكتبة الثانية، فهي مبنى منفصل مكون من ثلاث طوابق، وهي مخصصة لدراسات العلوم الإنسانية. ويوجد محل بيع الكتب ورفوف المستعيرين في الطابق الأرضي من هذا المبنى، في حين توجد مجموعة الدوريات والرسائل العلمية في الطابق الأول. أما الطابق الثاني فيضم مساحات مطالعة لطلبة الدراسات الأولية وطلبة الدراسات العليا، ومختبر حاسوب، وغرفة محاضرات.

وفيما يتعلق بالمصادر الإلكترونية، فإن المكتبة تتيح لروّادها الوصول إلى الكتب، والمجلات، والدوريات من خلال مكتبة سبرنغرز الرقمية (Springer's digital library)، والتي يمكن الدخول إليها سواء من الحرم الجامعي أو من خارجه. وبالنسبة للطلبة الدارسين باللغة العربية، فإن المكتبة تتيح لهم إمكانية محدودة (ثلاث مستخدمين فقط)، من الحرم الجامعي للدخول للمكتبة الإلكترونية للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، والتي تضم دوريات، ورسائل الماجستير والدكتوراه، ووقائع المؤتمرات، والموسوعة الإدارية العربية الإسلامية، وجميع منشورات المنظمة. وقد استرعى توفر مصادر المكتبة الإلكترونية وإمكانية الوصل إليها ملاحظة لجنة المراجعة. إلا أنه محدود، كما أن وجود خدمة الاستعارة المكتبية البيْنية مع مكتبات أخرى ستشكل إضافة في هذا الجانب.

ومنذ الزيارة الميدانية المؤسسية التي قامت بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي للمؤسسة، قامت الجامعة الخليجية بوضع وتنفيذ خطة استرجاع في حالات الكوارث مع خطط عمل للاستجابة الطارئة في حالات الحريق، وانقطاع التيار الكهربائي، والتفشي الفيروسي. كما تطبق ألآن خطة للتخزين الاحتياطي وسياسة لاسترجاع للبيانات. وتبين سجلات التخزين الاحتياطي للبيانات أن هناك عمليات تخزين احتياطي منتظمة تُجرى أسبوعيا، ويعضدها توقيع مدير تقنية المعلومات وموظف العمليات الأقدم عليها، ومن ثم يتم نقلها إلى موقع بعيد وتحفظ في مكانٍ آمِن.

كما قامت الجامعة الخليجية بوضع سياسات تقنية معلومات على مستوى الجامعة تتضمن "سياسة الاستخدام الصحيح لأنظمة تقنية المعلومات" والتي تمنع استخدام النسخ الشخصية للبرمجيات، وهو الأمر الذي سُلّط عليه الضوء في تقرير المراجعة المؤسسية الأصلي.

3-8 الأبحاث

3-8-1 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بإعداد إطار مؤسسي للبحث العلمي يتضمن خطة ذات مؤشرات أساسية واضحة للأداء؛ وإعداد سياسات لتوجيه تنفيذ هذه الخطة وتوفير الموارد المناسبة لدعم هذه الوظيفة الأساسية.

3-8-2 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي الجامعة الخليجية بتحسين مستوى وفاعلية الدعم الذي تقدّمه لطلبتها في الدراسات العليا لكي تضمن جودة البرامج الأكاديمية من حيث التدريب على البحث العلمي، والإشراف المناسب، والوصول إلى المجلات العلمية والمصادر الأخرى.

3-8-3 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بإعداد وتنفيذ سياسة وإجراء خاص باختيار المُمتحِنين الخارجيين على مستوى الدراسات العليا والمصادقة عليهم.

وضعت الجامعة الخليجية استراتيجية لبحوثها وذلك ضمن الخطة الاستراتيجية المؤسسية، وتشمل الخطة على مؤشرات الأداء الرئيسية والجداول الزمنية. كما وضعت الجامعة أيضا خطة مفصلة للأبحاث. ومع ذلك، فإن هاتين الوثيقتين لا تتفق مع بعضها البعض. هذا وتقترح لجنة المراجعة أن تقوم الجامعة بتنقيح خطة أبحاثها لتتماشى مع خطتها الاستراتيجية المؤسسية الشاملة.

قامت الجامعة الخليجية بمعالجة قضية التدريب على البحث العلمي لدى طلبتها في الدراسات العليا من خلال إدخال مقررَيْن هما "طرق البحث الإحصائي" و"مهارات البحث العلمي وكتابة الرسائل العلمية" باعتبارهما مقررَيْن من المقررات الإجبارية في كافة برامج الماجستير. كما قامت الكليات بتنظيم اجتماع بين عميد الكلية وطلبة الدراسات العليا المسجلين الجدد، يتم فيه شرح المرافق والتسهيلات البحثية المتاحة والقواعد والضوابط الخاصة بالبحث العلمي. وقد تناقص عدد طلبة الدراسات العليا في السنتين الأخيرتين؛ نظراً لأن مجلس التعليم العالي قد حظر التسجيل في الجامعة الخليجية، مما ترتب عليه تنسيب عدد قليل من الطلبة للمشرفين، ولكن وفقاً للقواعد التي وضعتها الجامعة فإنه من المفترض أن يقوم عضو هيئة التدريس الواحد الإشراف على ستة طلاب

كحدٍّ أقصى، إلى جانب مهامه الأكاديمية، والإدارية، والبحثية. ولكن، في بعض الحالات التي يكون فيها التخصص نادراً، ويكون الإقبال عليه عالياً، يمكن أن يُطلب من عضو هيئة التدريس الإشراف على عشر رسائل جامعيّة. أما فيما يتعلق بالطلبة، فمن المفترض أن يلتقوا بمشرفيهم مرة واحدة على الأقل في الشهر. ونظراً لأن العديد من هؤلاء الطلبة هم من خارج مملكة البحرين، فإن من غير المحتمل أن تُطبّق هذه القاعدة بشكل منتظم. ولجنة المراجعة تشجع الجامعة على التفكير مجددًا في هذه القواعد؛ من أجل تنسيب عدد أقل من الطلبة للمشرف الواحد، والعمل على عقد المزيد من اللقاءات بين الطرفين، لضمان فاعلية الإشراف على الطلبة، وتوجيههم، ومراقبة تقدمهم.

وطلبة الدراسات العليا لديهم الآن غرفٌ خاصة مزودة بأجهزة الحاسوب وأماكن للمطالعة في كِلا المكتبتين. كما يمكنهن الوصول إلى المصادر الالكترونية في الجامعة ومن خارجها. ولايزال الوصول للمصادر الإلكترونية يشكل عقبة أمام الباحثين في اللغة العربية؛ نظراً لأن المصادر الموجودة في المكتبة الإلكترونية للمنظمة العربية للتنمية الإدارية لا يمكن الوصول إليها إلا من قِبل ثلاثة مستخدمين في المرة الواحدة، ومن المكتبات الموجودة في الحرم الجامعي فقط. ولجنة المراجعة تشجع الجامعة على إدخال وتقديم خدمة الاستعارة المكتبية البينية لطلبة الدراسات العليا مع المكتبات المعروفة.

تبنّت الجامعة سياسة اختيار الممتحِنين الخارجيين للجان مناقشة رسائل الماجستير. وتضم لجنة المناقشة ممتحِنا خارجياً تتم تسميته من قِبل القسم المعني ويُرفع اسمه إلى عميد الكلية للموافقة عليه. وحالما تتم هذه الموافقة، يتم رفعه إلى عمادة الدراسات العليا لأخذ موافقتها، ومن ثم إلى مجلس الجامعة لأجل الموافقة النهائية. وقد يكون المُمتحِن الخارجي محلياً مقيماً في مملكة البحرين، أو من الخارج. أما المعيار الرئيس لاختياره فهو التأهيل العلمي المناسب والخبرة. وفي جميع الحالات، تتحمل الجامعة أجور المُمتحِنين الخارجيين، وتأشيراتهم، ونفقاتهم، وسكنهم.

3-9 مشاركة المجتمع

3-9-1 توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الجامعة الخليجية بوضع إطار معرفي، وهياكل تنسيقية، وسياسات وتخصيص موارد للمشاركة المجتمعية بحيث تصبح الجهود الفردية في هذا المجال جزءاً من خطة مؤسسية تخضع للتنفيذ والمراقبة والمراجعة.

قامت الجامعة الخليجية مؤخراً بإنشاء إدارة المشاركة المجتمعية لكي تكون الجهة الرئيسة المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ نشاطات وفعاليات خدمة المجتمع. والمدير المُعيَّن لهذه الإدارة منشغلٌ الآن بمهامه الأكاديمية، مع عدم وجود دعم إداري خاص له وعدم وجود موارد مخصصة. وقد قام مؤخرًا بنشر وثيقة مقتضبة توضح رؤية، ورسالة، وأهداف الإدارة وخطتها السنوية للأنشطة والفعاليات. كما تشكل مشاركة المجتمع جزءاً من الخطة الإستراتيجية للجامعة الخليجية للفترة 2011 – 2015، على الرغم من أنها تمثل جزءاً مقتضباً ويفتقر لتخصيص الموارد. كما تم تأسيس لجان على مستوى الجامعة وعلى مستوى الكليات؛ يترأس الأولى مدير مشاركة المجتمع وأعضاؤها من لجان الكليات. وقد تم القيام بعدد من فعاليات المشاركة المجتمعية مثل كتابة المقالات الصحفية، والزيارات الميدانية للطلبة، والمشاركة في المسابقات، وورش العمل، والخدمات الاستشارية. وعلى الرغم من مصادقة الجامعة الخليجية على مثل هذه الفعاليات، فهناك القليل من الأدلة على أنها كانت تجري وفقاً لتخطيط منظَّم، بل إنها كانت تقوم على مبادرات أعضاء هيئة التدريس والطلبات الخارجية بإقامتها.

ترحب لجنة المراجعة بجهود الجامعة الخليجية في إنشاء إدارة المشاركة المجتمعية، ولكن اللجنة لديها عددٌ من التحفظات. أولا، ليس هناك تخصيص واضح لموارد مناسبة للإدارة الجديدة وللمشاركة المجتمعية بشكل عام. ثانيا، لم تقم الجامعة الخليجية إلى الآن ببلورة مفهومها الخاص للمشاركة المجتمعية وتعريف الجهات ذات العلاقة بها بهذا المفهوم. ثالثا، لم تسلط الجامعة بعد الضوء على أهمية المشاركة المجتمعية من خلال ربطها بتقييم أداء أعضاء هيئتها التدريسية، وإدخالها باعتبارها وظيفة أكاديمية أساسية. ولذلك، فإن لجنة المراجعة تشجع الجامعة على تعديل إطارها الخاص بالمشاركة المجتمعية، وأن تضع خطة عمل واضحة، وتنفذها، وتراقبها، وتراجعها بشكل منتظم.